

مذكرة

إلى : السيد الأستاذ / محسن عادل

الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

من : إيمان منصور

المشرف على قطاع سياسات لاستثمار

الموضوع : عرض مختصر لبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بمصر في تقرير الاستثمار العالمي

لعام 2018 والصادر عن منظمة UNCTAD

- بتاريخ ٢٠١٩/٦/١٢ صدر تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٩ الصادر عن منظمة UNCTAD والذي استعرض عددا من المحاور الهامة كالاتجاهات العالمية والإقليمية لتدفقات الاستثمارات المباشرة خلال عام ٢٠١٨، تطور السياسات الحاكمة للاستثمار والتحديات الراهنة.
- ركز التقرير هذا العام على "المناطق الاقتصادية الخاصة" وهي المناطق الصناعية التي تقدم حوافز مالية وأنظمة مبسطة لجذب الاستثمار الأجنبي، وقارن بين القوانين واللوائح وأطر الحوكمة لهذه المناطق المنتشرة حول العالم. كما قام بتقييم أداء هذه المناطق في سياق تحديات التنمية المستدامة والثورة الصناعية الجديدة وحدد كيفية الاستفادة القصوى من إمكانات هذه المناطق المتزايدة باضطراد.
- ورصد التقرير استمرار انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا للسنة الثالثة على التوالي بنسبة ١٣% عام ٢٠١٨، لتصل إلى ١,٣ تريليون دولار، وذلك مقارنة ١,٤٣ تريليون دولار عام ٢٠١٧.
- عانت الدول المتقدمة من النصيب الأكبر من انخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث شهدت تراجعاً بنسبة ٢٤% عن العام السابق، ويعد ذلك أدنى مستوى للاستثمارات الأجنبية في الدول المتقدمة منذ عام ٢٠٠٤. وقد أرجع التقرير ذلك بشكل كبير إلى استعادة الشركات الأميركية متعددة الجنسيات لإيراداتها من الخارج خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨ كنتيجة مباشرة للإصلاحات الضريبية التي شهدتها الولايات المتحدة في نهاية عام ٢٠١٧.

- استقرار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نسبيا في الدول النامية، بنسبة زيادة طفيفة ٢% عن العام السابق ٢٠١٧، كنتيجة لتذبذب التدفقات الاستثمارية في الدول المتقدمة. وبذلك فقد حققت مجموعة الدول النامية نصيب قياسي من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ليصل الى ٥٤% من إجمالي تدفقات الاستثمار العالمي.
- استمرار الولايات المتحدة كأبرز متلقي للاستثمار الخارجي، تليها الصين، وهونغ كونغ وسنغافورة. وبالنسبة للاقتصادات المُستثمرة في الخارج أصبحت اليابان هي الأكبر استثمارة، تليها الصين ثم فرنسا.
- وقد اشتمل التقرير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لقارة إفريقيا ومصر، وفيما يلي نعرض أهم

النقاط التي تناولها التقرير وهي كالآتي:

أ. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لقارة أفريقيا

(١) ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى أفريقيا بنحو ١١% لتسجل التدفقات ٤٦ مليار دولار عام ٢٠١٨، وذلك بالرغم من انكماش الاستثمار الأجنبي في كبرى الدول الأفريقية استقبالا للاستثمارات مثل نيجيريا ومصر، الا ان ذلك قد عوضته التدفقات إلى دول أفريقية أخرى، وعلى الأخص جنوب إفريقيا.

(٢) وقد أرجع التقرير تزايد تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى القارة الأفريقية الى التزايد في الاستثمارات الباحثة عن الموارد والانتعاش في تدفقات الاستثمار في دولة جنوب افريقيا بعد عدة سنوات من التدفقات منخفضة المستوى.

(٣) ويوضح التقرير أن الشركات متعددة الجنسيات من البلدان النامية تتوسع في أنشطتها في إفريقيا الا أن المستثمرين من الدول المتقدمة- فرنسا وهولندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والصين - ما زالوا يمثلون الحصة الأكبر في الاستثمارات بأفريقيا.

(٤) كما يتوقع التقرير أن يؤدي تزايد الطلب والارتفاع المقابل في أسعار السلع التي تعد إفريقيا منتجا

رئيسيا لها - إلى دعم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القارة هذا العام.

(٥) تعد مصر (٦,٨ مليار دولار)، جنوب افريقيا (٥,٣ مليار دولار)، الكونجو (٤,٣ مليار دولار)،

المغرب (٣,٦ مليار دولار) واثيوبيا (٣,٣ مليار دولار) أكبر الدول الأفريقية استقبالا للاستثمارات

الأجنبية المباشرة خلال عام ٢٠١٨.

ب. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر

(١) بلغت تدفقات الاستثمارات المباشرة للخارج من مصر ٣٢٤ مليون دولار عام ٢٠١٨، مقارنة

بتدفقات خارجة عام ٢٠١٧ بنحو ١٩٩ مليون دولار، وذلك بزيادة ٦٣% خلال فترتي المقارنة.

(٢) انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر بنسبة ٨,٢% لتصل الى ٦,٨ مليار دولار

في عام ٢٠١٨، وذلك مقارنة بحجم تدفقات استثمار أجنبي للداخل بلغت ٧,٤ مليار دولار في

٢٠١٧.

(٣) بالرغم من الانخفاض في حجم الاستثمارات المباشرة في مصر الا أنها استمرت على رأس الدول

الافريقية الأكثر استقبالا للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

(٤) احتلت مصر المركز الثاني عربيا من حيث تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للداخل، يسبقها

الامارات العربية المتحدة بحجم تدفقات نحو ١٠ مليار دولار، ويليهما كل من عمان (٤,٢ مليار

دولار)، المغرب (٣,٦ مليار دولار)، والسعودية (٣ مليار دولار).

(٥) تزايد اتجاه الاستثمارات لصالح قطاع النفط والغاز نتيجة للاكتشافات الهامة لحقول الغاز والتي

اجتذبت استثمارات العديد من الشركات متعددة الجنسيات، وأصبحت مصر مُصدرا صافيا للغاز في

يناير ٢٠١٩.

(٦) أشار التقرير الى اعفاء شركات المسئولية المحدودة من شرط تعيين مديرين مصريين ضمن

الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية لتسهيل بيئة الاستثمار.

(٧) في إطار اتفاقيات الاستثمار ذكر التقرير توجه مصر للاعتماد على نماذج جديدة بحلول نهاية عام

٢٠١٩. يحتوي كل نموذج من هذه النماذج على عدد من الميزات المبتكرة التي تهدف إلى معالجة

أبعاد التنمية المستدامة.

(٨) ذكر التقرير العديد من الاتفاقات الهامة التي ترتب عليها زيادة حجم تدفقات الاستثمار الى مصر

وعلى رأسها:

- توقيع ما لا يقل عن ١٢ اتفاقية استكشاف ونتاج مع شركات النفط العالمية في عام ٢٠١٨.

- زيادة شركة بريتيش بتروليوم BP لحجم نشاطها في مصر خلال العامين الماضيين وذلك من

خلال زيادة حجم استثماراتها الجديدة وعمليات الاندماج والاستحواذ ليصل حجم استثمارات الشركة في

الدولة إلى أكثر من ٣٠ مليار دولار.

- تم الإعلان عن بعض المشاريع الأجنبية الكبرى في قطاعات أخرى، مثل مشروع Nibulon

(أوكرانيا) لتطوير البنية التحتية لتخزين الحبوب في مصر بقيمة ٢ مليار دولار، ومشروع أرتابا

المتكاملة القابضة (العربية السعودية) لبناء مدينة طبية بقيمة ١ مليار دولار.

- قيام مجموعة شاندونغ روي للتكنولوجيا (الصين) بتوقيع اتفاقية لاستثمار ٨٣٠ مليون دولار لبناء

منطقة نسيج في المنطقة الاقتصادية الخاصة بقناة السويس (SEZ).

(٩) احتلت مصر المركز الرابع افريقيا ضمن أكبر الدول الافريقية من حيث عدد المناطق الاقتصادية

الخاصة (١٠ مناطق)، تليها الكامبيرون (٩ مناطق)، بينما احتلت كينيا، نيجيريا واثيوبيا رأس القائمة

بعدد مناطق اقتصادية خاصة ٦١، ٣٨، و ١٨ منطقة على التوالي.

(١٠) تمثل صادرات المناطق الاقتصادية الخاصة نحو ٢٥% من إجمالي الصادرات غير البترولية في

مصر.

(١١) ضرب التقرير مثالا -في إطار المشروعات الكبرى لتطوير المناطق الاقتصادية الخاصة-

بالاتفاقية الموقعة بين مصر والاتحاد الروسي في مارس ٢٠١٨ لبناء المنطقة الصناعية الروسية في

منطقة قناة السويس الاقتصادية في مصر باستثمارات تبلغ ٧ مليارات دولار، والذي سيتم تنفيذه على

ثلاث مراحل، ومن المتوقع الانتهاء منها بحلول عام ٢٠٣١، ومن المتوقع لها أن توفر حوالي ٣٥ ألف

فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة في مصر.

(١٢) أشار التقرير الى أهمية خلق تنسيق رفيع المستوى من جانب كل من اقتصاد الدولة المستثمرة

وحكومات الاقتصاد المضيف في مناطق الشراكة الحكومية، وقد عقب التقرير بعدم إنشاء آلية تنسيق

خاصة بالنسبة للمنطقة الصناعية الروسية، وتعيين كل من وزارة الصناعة والتجارة الروسية والهيئة العامة

لتطوير قناة السويس الاقتصادية كجهات مختصة للتنسيق.

(١٣) كما ذكر التقرير ضمن المعوقات التنظيمية والسياسية والتي أدت الي انسحاب الاستثمارات

الأجنبية المباشرة في مصر الى اعلان شركة VEON Ltd-Global Telecom Holding SAER

عن التراجع عن خطتها للحصول على ١ مليار دولار من أصول Global Telecom Holding، نظرا

لطول الاجراءات وتأخر الحصول على موافقة هيئة الرقابة المالية المصرية.

للتفضل بالإحاطة،،

إيمان منصور

المشرف على قطاع سياسات الاستثمار